



# مصير إدلب وفق الظروف العسكرية والأمنية

إعداد : عيد الوهاب عاصي  
تقرير تحليلي  
آب/أغسطس 2021

جسور للدراسات  
JUSOOR FOR STUDIES





مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنية الواقعية الدقيقة.

## مقدمة

مضى على وقف العمليات القتالية في إدلب 17 شهراً، دون أن تنخفض حدّة ووتيرة خروقات النظام السوري وحلفائه من قصف جوي واستهداف صاروخي ومدفعي وعمليات تسلل وغير ذلك من الخروقات.

واعتباراً من 21 آذار/ مارس 2021، باتت إدلب تتعرّض لقصف عنيف غير مسبوق منذ الحملة العسكرية التي شنتها قوات النظام السوري قبل توقيع تركيا وروسيا مذكرة موسكو (2020) في 5 آذار/ مارس. لكنّها أيضاً شهدت مسبقاً تصعيداً بوتيرة متفاوتة كقصف منشأة تدريب تابعة لفيلق الشام في 26 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2020.

أظهرت تركيا وروسيا رغبة في استمرار العمل بنظام وقف إطلاق النار، إلا أنّ التصعيد الدائم كان مؤشراً على صعوبة التوصل إلى تهدئة مستدامة وجعل إدلب آمنة أو غير معرّضة لأي تهديد وشيك أو ما يستدعي رفع الجاهزية على نحو مستمر من قبل فصائل المعارضة السورية والقوات التركية.

في الواقع، يبدو مصير إدلب مرتبطاً بجملة من الظروف والمواقف المحلية والدولية، سواء في حال التهدئة أو التصعيد أو الجاهزية أو طبيعة السيطرة أو الاتفاق أو الخلاف بين القوى الدولية. وهو ما يُحاول هذا التقرير التطرّق إليه.



هجمات قوات النظام السوري على ادلب - الطيران الحرب لقوات النظام تقصف إدلب © AFP



أولاً:

## مصير إدلب بين ظروف التهدة والتصعيد

تُعتبر **مذكرة خفض التصعيد (2017)** التي تم توقيعها بين تركيا وروسيا وإيران في 4 أيار/ مايو، الإطار الذي يقوم عليه نظام وقف إطلاق النار في إدلب، والمحدّد بمدة 6 أشهر قابلة للتجديد. كانت المذكرة عبارة عن وثيقة لاختبار التعاون الإستراتيجي، وقد أدت -وما يزال- غياب الفهم المشترك حول آليات العمل والقضايا ذات الاهتمام المتبادل إلى التأثير على مصير إدلب بين ظروف التهدة والتصعيد.

## ظروف التهدة

01

بعد توقيع **مذكرة خفض التصعيد (2017)** ظهر خلاف بين تركيا وروسيا وإيران حول العديد من القضايا مثل ترسيم خطوط التماس في منطقة خفض التصعيد الرابعة وفصل المعارضة المعتدلة عن التنظيمات المصنّفة عن قوائم الإرهاب ومواقع انتشار نقاط المراقبة وكذلك مهاجمتها.

ولم تفلح جهود الدول الضامنة لمسار "أستانا"، منذ الجولة الخامسة وحتى العاشرة، في التوصل لصيغة متفق عليها حول القضايا سابقة الذكر، بل إنّ قوّات النظام السوري استمرّت في اجتياح مناطق خفض التصعيد بما في ذلك إدلب.

علماء، أن روسيا وإيران قبلتا بإلحاق الغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي والجنوب السوري بمناطق خفض التصعيد؛ نتيجة إصرار تركيا التي استجابت لمطالب المعارضة السورية في هذا الصدد بعدما طالبت بعدم اقتصر خفض التصعيد على إدلب ومحيطها (1).

في الواقع، لجأت تركيا وروسيا إلى نقل المباحثات حول نظام وقف إطلاق النار من مسار "أستانا" الثلاثي إلى اجتماعات ثنائية دون إغفال مصالح ومخاوف إيران. وعليه، تم تجديد التهدة في إدلب بتاريخ 17 أيلول/ سبتمبر، بعد توقيع الرئيسين "فلاديمير بوتين" و"رجب طيّب أردوغان" لمذكرة سوتشي (2018).

استمرّ وقف إطلاق النار في إدلب بموجب **مذكرة "سوتشي" (2018)** حتى 6 أيار/ مايو 2019، وهذا بصرف النظر عن التصعيد والخروقات التي شهدتها منطقة خفض التصعيد.

لم تسفر 8 أشهر من العمل بمذكرة "سوتشي" عن التوصل لصيغة مشتركة حول تطبيق بنود البروتوكول الإضافي لمذكرة خفض التصعيد، بل كان لغياب الفهم المشترك حول مكافحة الإرهاب وتسيير الدوريات المنسّقة دور حاسم في لجوء قوّات النظام السوري بدعم من روسيا وإيران لاستخدام القوّة الصلبة من أجل فرض أمر واقع.

ومرّة أخرى كان لتوصّل تركيا وروسيا في 5 آذار/ مارس **مذكرة موسكو (2020)** دور حاسم في استمرار العمل بنظام وقف إطلاق النار وإعادة فرض التهدة من جديد.

1 سبق وأجرى فريق البحث في مركز جسور مقابلات مع عدد من أعضاء وفد المعارضة السورية لمباحثات أستانا، وتم فيها التأكيد على أن خفض التصعيد كان يقتصر على إدلب ومحيطها، قبل إضافة 3 مناطق أخرى كاستجابة لمطالبهم.

لطالما عبّرت التهذئة في إدلب شمال غربي البلاد عن رغبة كل من تركيا وروسيا باستمرار التعاون الثنائي والإستراتيجي في سورية. لقد ساهم العمل المشترك في إدلب وشمال حلب في توسيع أطر التعاون ليشمل مناطق أخرى؛ وعليه تم توقيع **مذكرة سوتشي (2019)** في شرق الفرات. لكن منذ شباط/ فبراير 2020 باتت التهذئة مقترنة أيضاً باتخاذ تركيا مجموعة من الإجراءات العسكرية التي من شأنها تقليص دور اتفاقيات خفض التصعيد في تحديد مصير إدلب، سواءً من ناحية إدخال سلاح الطيران المسيّر في مواجهة الحملة العسكرية التي شنها النظام السوري في الربع الأول من العام نفسه، أو بتعزيز الوجود العسكري التركي وإعادة الانتشار على طول خطوط التماس في مواقع حيوية وعلى شكل خطوط صدّ أو دفاع، وتزويد النقاط بأسلحة وعتاد يجعلها على استعداد للردّ على أي هجوم محتمل.

لذلك، فإنّ انهيار التهذئة في إدلب يعني بالضرورة ارتفاع تكاليف الخيار العسكري بالنسبة للنظام السوري وحلفائه، لكن التكلفة ليست معياراً وحيداً لقياس مدى الرغبة والقدرة في الحفاظ على وقف إطلاق النار شمال غربي البلاد، إذ إنّ المنفعة أو المكاسب تبدو كمعيار آخر قابل لقياس إمكانية الحفاظ على التهذئة؛ فتحقيق تقدّم بملف حركة التجارة والنقل على طريق "M4" قد يدفع روسيا لقبول تسوية بقية القضايا الخلافية الأخرى مع تركيا لا سيما مستقبل الوجود العسكري ومكافحة الإرهاب.

وعليه، فإنّ مصير إدلب على فرض استمرار التهذئة ينحصر ضمن عدد من الخيارات مثلما هو موضّح أدناه:

### السيناريو الأول – تهذئة مستدامة

إنّ فُرص تحويل التهذئة في إدلب إلى اتفاق مستدام لوقف إطلاق النار مرتبطة بتوصّل تركيا وروسيا لقناعة بعدم جدوى التصعيد كوسيلة لتسوية الخلافات حول مصير المنطقة.

لكن التهذئة المستدامة لا تعني بالضرورة بقاء خريطة السيطرة كما هي عليه، سواءً بما يخص تغيير طبيعة مهامّ وحجم تواجد القوّات التركية في إدلب، وشكل السيطرة جنوب الطريق الدولي M4، وسبل تأمين حركة التجارة والنقل عبّره.

### السيناريو الثاني – تهذئة مؤقتة

إنّ استمرار الخروقات والتصعيد في إدلب يعني التعامل مع التهذئة في إطار زمني مؤقت كما حدّدته مذكرة خفض التصعيد؛ أي 6 شهور قابلة للتמיד. هذا السيناريو يعني صعوبة توصّل تركيا وروسيا لاتفاق مُستدام لوقف إطلاق النار، وحلّ القضايا الخلافية عبّر السبيل الدبلوماسية فقط، بل اللجوء على نحو مستمر لمحاولة فرض أمر واقع أو الضغط عبّر السبيل العسكرية لتقديم التنازلات.

## ظروف التصعيد

02

منذ توقيع مذكرة خفض التصعيد (2017) تعرّضت إدلب لـ3 عمليات عسكرية واسعة في تشرين الأول/أكتوبر 2017، وأيار/مايو 2019، وتشرين الثاني/نوفمبر 2019. تقلّص حجم منطقة خفض التصعيد بموجب العمليات العسكرية التي شنتها قوّات النظام السوري بدعم من القوّات الروسية والإيرانية بشكل كبير، بما أثر على نسبة سيطرة المعارضة السورية حتى تراجعت إلى 11٪ تقريباً.

كانت دوافع التصعيد مرتبطة غالباً بعدم الثقة أو الجدوى من الآليات المتّبعة في نظام وُقِف إطلاق النار لضمان المخاوف الأمنية والمصالح الاقتصادية، من قبيل تأمين خطوط التماس والمواقع العسكرية لروسيا وإيران والنظام السوري، وتأمين حركة التجارة والنقل على الطرق الدولية. في الواقع، كانت روسيا تعتمد على الوقت كمعيار لقياس اختبار الثقة في العمل المشترك مع تركيا في إدلب. وقد بعث التباطؤ في تنفيذ الالتزامات على التشكيك المتبادل في النوايا، ومن ثمّ عدم الرضا عن الإجراءات المستقلة والإصرار على الإجراءات المشتركة.

إلا أنّ التصعيد لم يرتبط فقط باختبار الثقة في العمل المشترك بل بتنامي التنافس في ظل رغبة روسيا المستمّرة لوضع حدود وتعريف لطبيعة انتشار القوّات التركية في سورية بناءً على فارق القوة مع القوّات الروسية.

ومنذ أن استكملت تركيا نُشر نقاط المراقبة الـ12 في منطقة خفض التصعيد منتصف أيار/مايو 2018، أصبحت العمليات العسكرية مرتبطة بالمناورة لاختبار مدى قدرة تركيا على التعامل مع أي استهداف أو قصف مباشر وغير مباشر قد تتعرّض له مواقعها العسكرية.

ونتيجة المناورة استطاعت قوّات النظام السوري بدعم من روسيا وإيران بلورة خطة عسكرية لتحديد نقاط المراقبة بعد الالتفاف عليها وحصارها، مما استدعى من تركيا تغيير مهام وطبيعة انتشار قوّاتها في إدلب بما لا يقتصر على الجانب الأمني. وعليه، أنشأت ما لا يقل عن 60 موقعاً والذي شكّل خرقاً واضحاً للتفاهات المشتركة في صيغة "أستانا".

بطبيعة الحال تعتبر تركيا أن إعادة انتشارها العسكري في إدلب مرتبط بتهديد أمنها القومي؛ بعدما تم استهداف مواقعها وقوّاتها بشكل مباشر؛ مما استدعى إعلان عملية "درع الربيع" في 27 شباط/فبراير 2020.

ومع أنّ تغيير طبيعة وجود القوّات التركية في إدلب ساهم في الحفاظ على وُقِف إطلاق النار في إدلب منذ توقيع مذكرة موسكو (2020) إلاّ أنّه لم يحدّ من الخروقات والتصعيد من قبل قوّات النظام السوري، التي استمرّت بالاعتماد على عنصر المناورة العسكرية، لاختبار ردود الفعل وسُبل الحركة. ومن ثمّ اتخاذ القرار، كقصف "تل بدران" في 23 حزيران/يونيو 2021 والذي أدّى لإصابة جنديين تركيين. عموماً، إنّ مصير إدلب إن لم تتمكّن تركيا وروسيا من الحدّ من التصعيد أو استخدام السُبل العسكرية قد ينحصر ضمن عدد من الخيارات مثلما هو موضّح أدناه:

## السيناريو الأول – عملية عسكرية

قد تلجأ روسيا لشنّ عملية عسكرية جديدة في إدلب بعد تشكيل خطة للتعامل مع خطوط الصد والدفاع التي أنشأتها تركيا عبْر المواقع العسكرية المنتشرة على طول خطوط التماس.

رّما لا تُعوّل روسيا في هذا السيناريو على الالتفاف على مواقع القوّات التركية لصعوبة المناورة، إنّما على رفع التكلفة المادية والبشرية لدى حصول أيّ مُواجهَة عسكرية مُفترضة، عبْر استخدام القوّة المُفْرِطة والمركّزة، كقذائف "كراسنوبول" الموجهة. قد يُشكّل ذلك عامل ضغط على تركيا ويجعلها أمام خيارَي التسوية والنزاع. من شأن عملية عسكرية محتملة في إدلب إعادة رسم خطوط التماس وإعادة تعريف حدود وطبيعة وجود القوّات التركية في شمال غربي سورية. إذ من المحتمل سيطرة النظام السوري على كامل المنطقة الواقعة جنوب الطريق الدولي "M4" بما يؤدي لتوقيع مُلخَق إضافي لمذكرة خفض التصعيد يتحدد بموجبه شكل نظام وَفُق إطلاق النار.

لكنّ أيّ إخفاق لقوّات النظام السوري في تحقيق اختراق خطوط التماس والتقدّم البري سيقابله خسارة مواقع إستراتيجية لصالح فصائل المعارضة التي لن تتوانى عن استعادة مدن إستراتيجية مثل "سراقب" و"معرّة النعمان" و"خان شيخون" وغيرها من المناطق الواقعة ضمن الحدود الأُولية لمنطقة خفض التصعيد.

ومع ذلك، قد تؤدي أي عملية عسكرية محتملة على إدلب في حال ارتفاع التكلفة على كلا الطرفين أي فصائل المعارضة وقوّات النظام السوري إلى لجوء تركيا وروسيا إلى السبيل الدبلوماسية والتوصل إلى تسوية مُرضية تُحافظ على التعاون الثنائي في سورية من قبيل جعل المنطقة جنوب الطريق الدولي M4 خالية من السلاح وتقليل حجم وجود القوّات التركية فيها، مقابل نزع السلاح أيضاً في المنطقة العازلة المحددة ضمن مذكرة "سوتشي" (2018) بما يؤدي لضمان عودة النازحين، وتفعيل حركة التجارة والنقل وَفُق جدول زمني وآليات رقابة وعمل واضحة وفعّالة.

## السيناريو الثاني – عملية وقائية

هناك احتمال أن تنقذ تركيا طلعات جوية للسلاح الحربي المسيّر ضدّ بنك من الأهداف المحددة مسبقاً مثل مصادر إطلاق النار والمواقع التي يتم استخدامها لشن هجمات خاطفة خلف خطوط التماس، كونها تُشكّل تهديداً وشيكاً. قد تُساهم أي عملية وقائية تلجأ إليها تركيا إلى ردع النظام السوري كما حصل مطلع عام 2020 عندما أدّى تدخّل السلاح الحربي المسيّر في منع استكمال العمليات العسكرية وتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار.



تمتلك تركيا في هذا السيناريو مستنداً قانونياً وهو حماية حياة جنودها وقواتها والحفاظ على وقف إطلاق النار الذي بات مهدداً نتيجة الخروقات والتصعيد المستمر، التي تقوّض جهودها في فصل فصائل المعارضة المعتدلة عن التنظيمات الموسومة بالإرهاب.

عندما تشنّ الطائرات الحربية الروسية غارات على إدلب تعتمد على ثغرة مكافحة الإرهاب والرد على الخروقات بدعوى وجود تهديد لقواتها لا سيما في حال استخدام الطائرات المسيّرة محليّة الصنع ومنخفضة التكلفة.

وبصرف النظر إن تمّ تدعيم أي عملية وقائية بهجمات برية خاطفة خلف خطوط التماس على المواقع العسكرية المتقدّمة التابعة للنظام السوري أو لا، فإنّ من شأن هذا السيناريو أن يمنع عملية عسكرية محتملة قد يشنّها هذا الأخير بدعم من روسيا وإيران، وبالتالي الحفاظ على حدود إدلب دون أن يكون هناك تغيير بالضرورة بطبيعة مهامّ وحجم انتشار القوّات التركية.

والعملية الوقائية لا ترتبط بالضرورة بوجود **إستراتيجية ردع في إدلب** لدى تركيا وفصائل المعارضة، التي ما تزال تحتاج إلى تعزيز قدراتها الماروخية والاستطلاعية وتعويض مخزونها من القذائف والعتاد المستنزف خلال القصف والعمليات العسكرية السابقة، إضافة إلى ترشيد استخدام القوّة النارية ووضع خطة لحساب حجم الأضرار والمكاسب المتوقّعة من أي ردّ أو فعل عسكري.

# خريطة القواعد والنقاط العسكرية التركية في سورية

آب/اغسطس 2021

جسور للدراسات  
JUSOOR for STUDIES



جسور للدراسات  
JUSOOR for STUDIES



جسور للدراسات  
JUSOOR for STUDIES

العدد الإجمالي للقواعد  
والنقاط العسكرية التركية

45

جسور للدراسات  
JUSOOR for STUDIES

مفاتيح الرموز

قوات تركية



## مصير إدلب وفق ظروف الجاهزية والإرهاب

ثانياً:

### الجاهزية العسكرية

01

خلال العمليات العسكرية التي شنها النظام السوري على منطقة خفض التصعيد، كانت الجاهزية العسكرية لفصائل المعارضة السورية منخفضة بما جعل المعارك غير متكافئة في أغلب الأحيان مقارنة مع استخدام روسيا للقوة الصاروخية والجوية على نحو مفرط والاعتماد على الهجمات الليلية في ظل عدم امتلاك المعدّات اللازمة للمواجهة من قبل فصائل المعارضة لا سيما المناظير. هذا لا ينفي أنّ هيئة تحرير الشام كانت تحتكر مراراً الأسلحة النوعية وتحول دون الرزح بكامل مخزونها خلال العمليات العسكرية لأنها لا يُمكن أن تُفَرِّط بقوة الردع التي لديها والتي لا تُخَصّ النظام السوري فقط إنّما فصائل المعارضة والتنظيمات الجهادية الأخرى مثل القاعدة وحتى تركيا. ومع ذلك، ومنذ توقيع مذكرة موسكو (2020) بدأت تركيا خطوات لرفع كفاءة وجاهزية فصائل المعارضة السورية في إدلب؛ فعدا عن استمرار الجهود في فصل فصائل المعارضة عن التنظيمات الإرهابية، تم فرز العديد من المجموعات ضمن المواقع العسكرية التابعة لها بعد تدريبها. وكانت خطوة **تشكيل مجلس عسكري لإدلب** في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2020، تهدف إلى رفع الجاهزية العسكرية عبر فصل المحاور إلى قطاعات مستقلة، ومن ثم إلى قطاعات وألوية لترشيد استخدام القوة البشرية والنارية واللوجستية أثناء أي عملية عسكرية محتملة على المنطقة. هذا بصرف النظر عن مساعي هيئة تحرير الشام للسيطرة على قرار المجلس العسكري. إذاً تبدو أي عملية عسكرية محتملة من قبل النظام السوري وحلفائه على إدلب أكثر صعوبة من سابقاتها؛ التي ساهم فارق القوة في ظل غياب الجاهزية والكفاءة الكافية في حسم المعارك لصالح قوّاته، بينما تعني أي مواجهة جديدة عدم وجود يقين إزاء الحسم مع ارتفاع حتمي للتكلفة بعدما تغيّرت موازين القوة. مما يبرّج استمرار التهديّة في إدلب دون أن تكون مستدامة بالضرورة.

### مكافحة الإرهاب

02

لطالما استخدمت روسيا ثغرة سيطرة أو وجود جبهة النصرة (هيئة تحرير الشام) في إدلب لشنّ عمليات عسكرية واسعة في المنطقة. على سبيل المثال، كان أوّل هجوم على إدلب بعد توقيع مذكرة خفض التصعيد مستنداً إلى خرق الهيئة وقف إطلاق النار ومهاجمة القوّات الروسية وقوّات النظام السوري ومن ثم **السيطرة على قرية أبو دالي** في 8 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2017. وما تزال روسيا تسوّق لدعاية **التهديد** الذي تُشكّله هيئة تحرير الشام على مصالحها خارج سورية، بما يوفر أرضية لأية ضربات جوية وصاروخية على إدلب وحتى أيّة عملية عسكرية محتملة.

لكن مجرد اعتماد دافع مكافحة الإرهاب لشنّ عملية عسكرية على إدلب لا يبدو كافياً لحسم السيطرة على المنطقة بشكل كامل؛ لأنّ عمليات مكافحة الإرهاب تحتاج إلى تنسيق مشترك من قبل روسيا مع تركيا والولايات المتحدة الأمريكية. لا تنصّ مذكرة خفض التصعيد والملاحق المضافة إليها على آليات واضحة للعمل المشترك بين تركيا وروسيا لمكافحة الإرهاب، إلا أنّ الإجراءات المتّبعة تُشير إلى وجود تنسيق وتفويض لتركيا لاحتواء هذا الملف دون مشاركة مباشرة من قبل روسيا. ومع ذلك، يبدو أنّ هناك التزاماً من قبل الطرفين للعمل بشكل مشترك إذا ما أخفقت الجهود المستقلة من قبل تركيا؛ وهذا ما يُفسّر تنفيذ الطرفين 3 تدريبات مشتركة غير مسبوقة في إدلب ضمن إطار مكافحة الإرهاب خلال شهر أيلول / سبتمبر 2020.

لكن ملف مكافحة الإرهاب في إدلب يُعتبر أيضاً من بين القضايا الرئيسية لإستراتيجية الولايات المتحدة في سورية. يبدو أنّ **هيئة تحرير الشام** أدّت دوراً في هذا الصدد من خلال مواجهة واحتواء التنظيمات الجهادية المصنّفة على قوائم الإرهاب سواءً داعش أو القاعدة.

هذا يعني أنّ روسيا غير قادرة نظرياً على السيطرة على كامل إدلب من خلال عملية عسكرية محتملة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وهو ملف يحتاج حسمه إلى التنسيق مع الولايات المتحدة أيضاً، والذي لا يبدو مستبعداً كأول استحقاق للعمل المشترك بين الطرفين بعد تجاوز موسكو **لاختبار الثقة** بإمكانية التعاون في سورية بعد تمديد آلية المساعدات الإنسانية عبر الحدود.

## خلاصة

ما تزال منطقة خفص التصعيد إحدى ملفات التفاوض الرئيسية بين تركيا وروسيا، وما الخروقات والتصعيد المستمر في المنطقة إلا محاولة لبعث رسائل احتجاج أو ضغط على تركيا لتطبيق التفاهات المشتركة.

لذلك، يرتبط مصير إدلب بشكل وثيق بمستقبل نظام وقف إطلاق النار الذي أسسته تركيا وروسيا عام 2017. لكنّ عدم تحويل إدلب من قبل الدول الضامنة إلى منطقة آمنة يعكس خلافات جوهرية لا مجرد خلافات تقنية، ويتيح المجال أمام استخدام الخيار العسكري لضمان المصالح ومعالجة المخاوف، ومحاولة تحقيق بعض المكاسب حتى وإن كانت مؤقتة.

لقد عمدت تركيا إلى تعزيز وجودها العسكري لزيادة قوتها أثناء التفاوض مع روسيا، ولضمان عدم فتح المجال أمام هذه الأخيرة في استخدام خيار الحسم العسكري في إدلب، ولتعريف نظام وقف إطلاق النار بدقة أكبر بعد تقليص الفارق في حجم القوة بين النظام والمعارضة السورية، لكن يبقى استخدام السبل العسكرية أو اختبارها على أقل تقدير أمراً ما زال مستخدماً من قبل روسيا والنظام.

من جانب آخر، تُعتبر التجهيزات العسكرية ثغرة وفرصة في نفس الوقت تؤدي دوراً رئيسياً في تحديد مصير نظام وقف إطلاق النار في إدلب، إذ إنّ اختبار إمكانية تحقيق اختراق ميداني قد يُشجّع على شنّ عمليات قتالية بغض النظر عن الظروف الأخرى مثل انتشار القوات الأجنبية على طرفي حدود التماس.

عموماً، حتى وإن كانت قوات النظام السوري بدعم من روسيا وإيران ترغب أو تسعى لتوسيع نطاق سيطرتها الميدانية في إدلب، وتحاول تحقيق انتصار عسكري أو شبه عسكري في ظل الضعف الذي يعاني منه النظام أمام الحاضنة الاجتماعية، إلا أن عوامل الردع باتت أكثر حضوراً عند اتخاذ أي قرار لشنّ عملية عسكرية جديدة، وهذا يتعلّق أيضاً بالآثار المترتبة على الثقة في التعاون الثنائي بين تركيا وروسيا في سورية.



## مصير إدلب وَفُق الظروف العسكريّة والأمنيّة

إعداد:

عبد الوهاب عامي  
باحث في مركز جسور للدراسات

تصميم واخراج  
**BEYOND**  
CREATIVE AGENCY



[www.jusoor.co](http://www.jusoor.co)